سوق المال:

يعرف السوق المالي على أنه الآلية التي يتم المتاجرة فيها بالموجودات أو المطلوبات المالية، وبشكل متكرر وقد لا ترتبط بمكان محدد وإنما صفقات تتم عبر وسائل الأنترنت والهاتف...الخ، وهي تضم الأسواق النقدية وأسواق الأوراق المالية وتبادل العملات الأجنبية.

1. **تصنيفات سوق المال:** يمكن تصنيف أو تقسيم سوق المال حسب المعايير المستخدمة كما يلي:

- **التصنيف الأول: الأسواق الأولية والأسواق الثانوية:**

الأسواق الأولية: وهي السوق التي يتم فيها إصدار الأوراق المالية أو الديون لأول مرة، وعادة يكون السوق محل تواجد الوسيط المالي الذي قام بالعملية لصالح الطرفين: صاحب العجز وصاحب الفائض.

السوق الثانوية: وهي السوق التي يتم فيها تداول الديون أو الأوراق التي تم إصدارها سابقا في السوق الأولية، لذلك يصطلح عليه أيضا سوق التداول.

- **التصنيف الثاني: سوق النقد وسوق رأس المال:**

سوق النقد: ويتم التعامل فيه بأدوات الدين قصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة، حيث يضم المؤسسات المالية مثل مؤسسات الإيداع والادخار ، ومنها البنوك التجارية، ويتم التعامل فيه بمختلف الادوات قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة وسيت التطرق لها بالتفصيل لاحقا.

سوق رأس المال:وهو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأوراق المالية طويلة الأجل: الأسهم وسندات الدين متوسطة وطويلة الأجل، والتي تتجاوز تواريخ استحقاقها السنة، وتوفر أدواتها رأس المال،

- **التصنيف الثالث: السوق المنظمة والغير منظمة:**

السوق المنظمة وهي الأسواق التي يتم تأسيسها وفق النصوص القانونية والتشريعية في الدولة المعنية، تحت رقابة معينة من السلطة،

السوق الغير منظمة: هي اسواق مرنة وقليلة التكلفة في اتمام معاملاتها، وهي غالبا قانونية، ولكنها تتم بعيدا نوعا ما عن مكان محدد أو الرقابة القانونية للدولة، فقد تتم من

خلال تنازل شخص عن أسهم يمتلكها لشخص يعرفه دون الحاجة للدخول للبورصة واتمام المعاملة هنا يكون بدون تكلفة الوساطة أو السمسار، فهي تعتبر سوقا موازية.

- **التصنيف الرابع: الأسواق المحلية والأسواق العولمية**:

الأسواق المحلية: وهي الأسواق التي تعمل في حدود معينة داخل الدولة الواحدة، أو القطر الواحد، ولهذا تسمى الأسواق الوطنية أو المحلية.

الأسواق العولمية Global financial markets: وهي الأسواق المالية في ظل العولمة، حيث يغلب التحرر من كافة القيود وتسيطر فيها التكنولوجيا على أدوات التعامل في السوق.

- **التصنيف الخامس: أسواق القروض وأسواق الأوراق المالية:** والمقصود هنا هو التفرقة بين القروض العادية المباشرة وبين القروض التي تكون من خلال إصدار أوراق وسندات دين، مثل الكمبيالات وأذون الخزانة.

2. سوق النقد Money market:

2.1.تعريف سوق النقد:

يعرف سوق النقد على أنه سوق الديون التي لا يتجاوز أجلها السنة، حيث يتم إصدارها في سوق الأولية عن طريق وسائل الاتصال أو مباشرة من طرف الخزينة المؤسسات أو المؤسسات المالية التي ترغب في الحصول على تمويل قصير الأجل،

كما يعرف بأنه ذلك السوق الذي تقدم فيه الأموال للوحدات الاقتصادية بموجب أدوات دين قصيرة الأجل لا تتعدى سنة واحدة،

" هو ذلك السوق الذي يتم فيه تداول أدوات الاستثمار قصيرة الأجل"

" هو مجموعة المؤسسات أو الوكالات والافراد الذين يتعاملون في النقود إقراضا واقتراضا لأغراض قصيرة الأجل"

" الأسواق التي يتم فيها تبادل الالتزامات المالية قصيرة الأجل بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي المؤقت"

"المجال الذي يتم من خلاله إصدار وتداول الأدوات المالية ذات الأجل القصير"

2.2. أهم الأوراق المتداولة في سوق النقد:

- أذون الخزينة:treasury bills

أذونات الخزانة فهي سندات دين تصدرها الخزينة العامة أو البنك المركزي نيابة عنها، ويتم شراؤها من أي طرف لديه فائض في السيولة سواء كان بنك أو أفراد أو مؤسسات غير مالية، وهي أيضا أوراق يمكن بيعها وتداولها قبل تاريخ استحقاقها أو يمكن خصمها كذلك.

- الأوراق التجارية:commercial paper
- شهادات الإيداع القابلة للتداول.certificates of deposit CD's

- اتفاقات إعادة الشراء.
- القبول المصرفي:

2.3. عمليات سوق النقد:

ويضم عمليات الخصم والقروض القصير الأجل:

- **عمليات الخصم:** هي قيام البنوك التجارية بتسييل الأوراق التجارية لدى الجمهور، فقد يكون لدى الأفراد أو المؤسسات أوراق تجارية مؤجلة الاستحقاق، وهم بحاجة للسيولة، يستطيعون التوجه للبنوك التجارية لتسييلها، من خلال تقديم الأوراق للبنوك والحصول على السيولة ولكن بمبدأ الخصم: وهو الحصول على سيولة بأقل من قيمة الورقة الإسمية، حيث يعتبر المبلغ الناقص هو الخصم، حيث يحسب بسعر الفائدة خلال المدة المتبقية على الاستحقاق.
- **القروض قصيرة الأجل:** وهذه القروض قد تكون مباشرة أو من خلال الأوراق المالية التي تتميز بسيولتها العالية حيث يمكن للأفراد تحويلها إلى نقود خلال مدة قصيرة بأقل قدر من الخسارة أو بدون خسارة أصلا.

2.4. الأطراف المتدخلة:

يضم سوق النقد كل من:

- **العارضون للأموال:** وهم المقرضون كالمنشآت والأفراد والبنوك الذين يرغبون في توظيف أموالهم لفترة قصيرة من الزمن، فيستفيدون من العائد مع إمكانية تحويلها إلى سيولة في أسرع وقت وبدون خسارة أو أدنى حد من الخسارة.
- **طالبوا الأموال:** وهم أصحاب العجز قد يكونون أيضا من الأفراد والمؤسسات والحكومات والبنوك التجارية...الخ الذين لديهم عجز في السيولة لفترة زمنية قصيرة وذلك إما بقرض مباشر أو إصدار أوراق تجارية أو مالية: كالكمبيالات، شهادات الإيداع، أذون الخزانة، أو بيع ما يملكونه سابقا من الأصول المالية قصيرة الأجل.
- **الوسطاء:** قد يكون البنك المركزي (كما في حالة الجزائر) والذي يجد في هذا السوق المساحة المناسبة لممارسة السياسة النقدية، كما قد يكون الوسيط مؤسسات خاصة أو أشخاص.

2.5. دور سوق النقد:

يسمح سوق النقد بتداول الأموال قصيرة الأجل بين الأفراد والمؤسسات والحكومات، من الأطراف أصحاب الفائض باتجاه أصحاب العجز، فكل مستثمر من مصلحته حيازة أصول قصيرة الأجل كحماية له في حالة احتياجه للسيولة.

فالخزينة تصدر الأصول لتغطية عجز الميزانية، والمؤسسات من أجل تمويل عمليات موجودة أو تمويل عمليات جديدة، والمؤسسات المالية(البنوك التجارية خاصة) لمنح القروض للأفراد والمؤسسات، وفي نهاية المطاف الأموال التي يتم توفيرها في سوق النقد يتم من خلالها تمويل

استهلاك قطاع العائلات وكذلك الاستثمارات، كما يمكن للخزينة أو المؤسسات أن يقوموا بسداد ديونهم من خلال إصدار ديون جديدة في سوق النقد.وبذلك ومن خلال سوق النقد تستطيع الأطراف المتدخلة الحصول على تمويل لفترة طويلة كما يعمل سوق النقد على زيادة الإنفاق لأنه يوفر التمويل للإنفاق، وبذلك يدعم النمو.

2.6. خصائص سوق النقد:

- يتم التعامل فيه بأدوات الدين قصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة.
- تغيرات أسعار أدوات سوق النقد بطيئة وقليلة بشكل عام
- لا يشترط أن يكون هناك مكان معين ومحدد لهذا السوق، فقد تتم المعاملات فيه عبر الهاتف مثلا.

2.7. أقسام سوق النقد:

ينقسم سوق النقد إلى قسمين أساسيين: **سوق ما بين البنوك** حيث الوساطة فيه قد تكون مؤسسة خاصة وقد تكون البنك المركزي كما في حالة الجزائر، والقسم الثاني هو **سوق الأصول المالية القابلة للتداول**، وهو سوق النقد بالمفهوم الواسع، كما يعتبر سوق النقد هو المكان الذي يمارس فيه البنك المركزي السياسة النقدية.

3. سوق رأس المال: Capital market

وهو السوق الذي يتم فيه إصدار وتداول الأوراق المالية متوسطو وطويلة الأجل وهي:

الأسهم: السهم هو ورقة مالية تعطي حق لحاملها أو صاحبها في رأسمال الشركة المصدرة لها. وهي أنواع:

- **السهم لحامله والسهم الإسمي:** السهم لحامله هو السهم الذي تنتقل ملكيته بمجرد انتقاله من يد ليد، فهو لا يحمل اسمها لصاحب السهم. أما السند الاسمي فهو المسجل باسم شخص معين ولا تنتقل ملكيته إلا تنازل قانوني من طرف صاحبه من خلال التظهير، قد يكون الانتقال مشروطا بالرجوع للشركة وقد لا يكون وهذا حسب نوع السهم.
- **السهم العادي والسهم الممتاز:** يعتبر هذا التقسيم أهم تقسيمات الأسهم، حيث يعتبر **السهم العادي** هو أول صور ظهور الأسهم، حيث يعتبر أصحابها مساهمون في الشركة ومالكين لجزء منها، كما يعطي هذا السهم لحامله حق الحصول على نصيب من أرباح الشركة حسب مساهتمه في رأس المال، وبذلك فما يتحصل عليه من الأرباح قد يزيد وقد يقل، كما قد يحقق خسارة ولا يأخذ أي أرباح إذا حققت الشركة المصدرة خسائرا بدلا من الأرباح.

أما **السهم الممتاز** فيعتبر صاحبه أيضا مساهم في الشركة ومالك لجزء من رأس المال، ولكنه يتميز عن صاحب السهم العادي في:

- يحصل على عوائد ثابتة ولا يتأثر بتحقيق الشركة لخسائر فهو دائما رابح.
- الأولوية في توزيع الأرباح والارباح الغير موزعة عند توزيعها، وحتى عند التصفية له الأولوية مقارنة بحملة الأسهم العادية.

مخطط توضيحي(01): أنواع الأسهم الممتازة

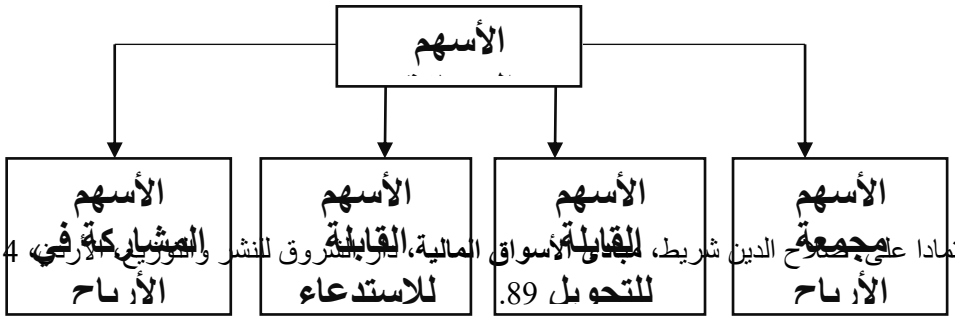

المصدر: تم إنجازه اعتمادا على: صلاح الدين شريط، الأسواق المالية، الراشد بروق للنشر والتوزيع، الأرز، 2014، ص88-89.

- السندات: السند هو صك دين أو حقوق الدائنين على الشركة المصدرة لها، فالسند أداة دين قابلة للتداول وتوفر عادة عائدا ثابتا كنسبة مئوية من أصل الدين، وله أجل محدد. قد تكون السندات:

- سندات حكومية أو أهلية حسب الجهة المصدرة لها.
- سندات لحاملها وسندات إسمية.
- سندات قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل.
- سندات قابلة للاستدعاء: أي أن الشركة المصدرة لها تستطيع إنهاء أجلها قبل تاريخ الاستحقاق، وسندات غير قابلة للاستدعاء.

3.1.أقسام سوق راس المال:

- السوق الأولية والسوق الثانوية(التداول): حيث وضحنا سابقا الفرق بينهما، فالسوق الأولية هي سوق إصدار الأوراق المالية، والإصدار نوعين:

- **الطرح العام للأسهم:** من خلال بيع الأسهم لمستثمرين آخرين
- **الطرح الخاص للأسهم:** ويتم من خلال شراء المؤسسين للأسهم التي قاموا بإصدارها.

ويمكن التحويل من الطرح الخاص إلى العام، ويسمى الطرح العام الأول أو المبدئي لتمييزه عن الطرح العام العادي.

ويؤثر السوق الأولية والثانوية على بعضهما البعض، فكلما كان هناك سوق تداول نشطة أدى هذا إلى ازدهار ونمو السوق الأولية وذلك لأن السوق الثانوي أو سوق التداول يضمن لمشتري الأوراق في السوق الأولية فرصا لإعادة بيع أوراقهم إذا أرادوا ذلك لأي سبب من الاسباب،

والعكس صحيح فازدهار السوق الأولية يضمن تدفق الأوراق الجديدة التي يتم تداولها في السوق الثانوية.

- **السوق الثانوي المنظم والغير منظم:** حيث يصطلح على السوق المنظمة بالبورصة والتي لها مكان محدد وقوانين معينة وسماسرة وشروط...ألخ بينما السوق الغير منظمة فهي سوق موازية يتم المفاوضة فيها على أوراق غير مدرجة في السوق المنظمة لأسباب معينة، وهي سوق غير مركزية، لأن عمليات البيع لا تتم في مكان محدد، منها ما هو داخلي بين المحترفين وأسواق الجملة ومنها خارجي وهي أسواق التجزئة. ورغم تعدد تعاريف البورصة إلا أنها تتفق حول عنصرين: طبيعة الأوراق المالية المتداولة فيها، أنها سوق منظمة تنظيما دقيقا.